# سياسة الرقابة الداخلية وآلية الاشراف والمتابعة

"الإصدار الثاني"

سبتمبر 2024 م

| اسم الوثيقة | رقم الاصدار | تاريخ الاصدار |
|---|---|---|
| سياسة الرقابة الداخلية وآلية الاشراف والمتابعة | الثاني | سبتمبر 2024 م |

| الاجراء | الاسم | المنصب | التاريخ |
|---|---|---|---|
| الإعداد / التحديث | أ. سامي عيساوي | مستشار مؤسسة الجائزة | سبتمبر 2024 م |
| المراجعة | اللجنة الاستشارية بمؤسسة الجائزة | | الاجتماع ( 3) في 09/ 12 / 2024م |
| المو افقة والاقرار | مجلس أمناء مؤسسة الجائزة | | الاجتماع ( ٠٢) في 30 / 12 / 2024م |

# المحتويات

المقدمة:.....4
النطاق:.....4
التعريفات والمصطلحات:.....5
أهداف السياسة:.....5
الرقابة الداخلية:.....6
الرقابة الخارجية:.....6
أدوات الرقابة:.....7
المسؤوليات:.....8

## المقدمة:

إن سياسة آليات الرقابة والإشراف تعد مطلباً أساسياً من متطلبات ضوابط الرقابة الداخلية في مؤسسة جائزة المدينة المنورة حيث أنها تعمل على تحديد المسؤوليات والصلاحيات الإدارية والتي تعزز ضبط مسارات تدفق المعاملات والإجراءات لمنع مخاطر الفساد والاحتيال، وتعمل على تطوير العملية الإدارية. وتعد الرقابة الداخلية عملية مستمرة يتم تصميمها وتنفيذها لتوفير الضمان لتحقيق أهداف مؤسسة الجائزة في المجالات التالية:

- **فعالية وكفاءة العمليات.**
- **النزاهة وموثوقية التقارير المالية.**
- **الالتزام بالقوانين والسياسات والإجراءات، وعقود ولوائح** مؤسسة الجائزة.

ولا تعد عملية الرقابة الداخلية مجرد ارشادات لسياسات مؤسسة الجائزة أو نماذج يتم ملؤها ولكنها تتمثل في الأشخاص الذين يعملون في مؤسسة الجائزة بشكل يتماشى مع سياسات وأهداف وأنظمة ولوائح مؤسسة الجائزة. وعليه فإن الرقابة الداخلية هي عملية تستخدم لتنظيم وإدارة عمليات مؤسسة الجائزة بنجاح وتمثل جزءاً لا يتجزأ من إدارة إجراءات التشغيل المطبقة بمؤسسة الجائزة لتحقيق أهدافها ومنع حدوث سلوكيات أو إجراءات غير مرغوبة. ولذلك تكون الرقابة الداخلية من أهم المسؤوليات والتي يجب أن تُصمم وتُنفذ وتتابع عمليات الرقابة الداخلية.

## النطاق:

تطبق هذه السياسة على كل من يعمل لصالح مؤسسة الجائزة سواء كانوا أعضاء مجلس الأمناء أو المسؤول التنفيذي أو مديري الإدارات أو الأقسام أو الموظفين أو المستشارين المتعاقد معهم بصرف النظر عن مناصبهم في مؤسسة الجائزة، وبدون أي استثناء.

## التعريفات والمصطلحات:

لغرض تطبيق هذه السياسة، يقصد بالكلمات والعبارات أدناه المعاني الموضحة أمام كل منها، ما لم يقتض سياق النص غير ذلك:

| المصطلح | التعريف |
|---|---|
| **المؤسسة** | هي مؤسسة جائزة المدينة المنورة |
| **الوزارة** | وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية |
| **مجلس الأمناء** | هو مجلس الأمناء الذي له السلطة العليا لمؤسسة جائزة المدينة المنورة |
| **المسؤول التنفيذي** | هو المسؤول التنفيذي لمؤسسة جائزة المدينة والذي يعين من قبل مجلس الأمناء |
| **الإدارات التابعة** | إدارة البرامج والمشاريع، إدارة الخدمات المشتركة، إدارة التميز المؤسسي، إدارة الاتصال المؤسسي. |

## أهداف السياسة:

**الأهداف المراد تحقيقها من سياسة الرقابة الداخلية تتمثل فيما يلي:**

- **التحكم في مؤسسة الجائزة:** من أجل التحكم في الأنشطة المتعددة لمؤسسة الجائزة وفي عوامل إنتاجها وفي نفقاتها وتكاليفها وعوائدها وفي مختلف السياسات التي وضعت بغية تحقيق ما ترمي إليه، فيجب عليها تحديد أهدافها، هياكلها، طرقها وإجراءاتها، للحصول على معلومات ذات مصداقية تعكس الوضعية الحقيقية لها، وتساعد في خلق رقابة على مختلف العناصر المراد التحكم فيها.
- **حماية الأصول:** من خلال التعاريف ندرك أن أهم أهداف نظام الرقابة الداخلية هو حماية أصول مؤسسة الجائزة من خلال فرض حماية مادية محاسبية لها، والتي تمكن المؤسسة من البقاء والمحافظة على أصولها من الأخطار الممكنة دفع عجلتها الإنتاجية بمساهمة الأصول الموجودة لتمكينها من تحقيق الأهداف المرسومة.
- **ضمان نوعية المعلومات:** بغية ضمان نوعية جيدة للمعلومات ينبغي اختبار دقة ودرجة الاعتماد على البيانات المحاسبية في ظل نظام معلوماتي يعالج البيانات من أجل الوصول إلى نتائج معلوماتية صحيحة ودقيقة.

- **تشجيع العمل بكفاءة:** إن إحكام نظام الرقابة الداخلية بكل وسائلها داخل مؤسسة الجائزة يُمكن من ضمان الاستعمال الأحسن والكفء لموارد مؤسسة الجائزة، ومن تحقيق فعالية في نشاطها من خلال التحكم في التكاليف بتخفيضها عند حدودها الدنيا.
- **تشجيع الالتزام بالسياسات الإدارية:** إن الالتزام بالسياسات الإدارية المرسومة من قبل الإدارة تقتضي تطبيق أوامرها لأن تشجيع واحترام السياسات الإدارية من شأنه أن يكفل لمؤسسة الجائزة أهدافها المرسومة بوضوح في إطار الخطة التنظيمية من أجل التطبيق الأمثل للأوامر.

## الرقابة الداخلية:

تعد عملية الإشراف والتدقيق والمتابعة من ضمن مسؤوليات الرقابة على حوكمة مؤسسة الجائزة عن طريق ضبط الجودة وعمليات المراجعة الداخلية، وتضمن متابعة مستوى ونوعية الخدمات المقدمة وترفع من الأداء المؤسسي بصورة عامة.
وتهدف الرقابة / المراجعة الداخلية إلى مراقبة نطاق العمل والتأكد من نوعية الخدمات المقدمة حسب الأنظمة والإجراءات المعمول بها، حيث تتم عمليات المراقبة والإشراف والتدقيق على ما يأتي:

- مدى الالتزام بالتشريعات والقوانين.
- مدى الالتزام بالأنظمة والإجراءات والآليات المستخدمة.
- توزيع المهام والصلاحيات والمسؤوليات.
- توزيع الميزانية وآلية صرفها حسب الأهداف الاستراتيجية والمشاريع والمبادرات المؤسسية.
- نوعية الشراكات الحكومية مع القطاع الحكومي والقطاع الخاص والقطاع غير الربحي.
- التقارير السنوية للمتحقق من الإنجازات ومتابعة التقارير الداخلية والخارجية السابقة.
- مؤشرات الأداء.
- إدارة المخاطر.

## الرقابة الخارجية:

تحرص مؤسسة الجائزة على تسهيل أعمال التدقيق الخارجي والتعاون مع الجهات المعنية لتوفير كافة المستندات والبيانات الخاضعة للتدقيق. وبالتالي تطبيق الملاحظات والتوصيات التي تنتج عنها، ويتم ذلك مرة واحدة كل عام ويعرض على مجلس الأمناء. وتقوم مؤسسة الجائزة بوضع النقاط الآتية في الاعتبار لما لها من أهمية في حوكمة أعمالها:

- توثيق القرارات والتغييرات في السياسات الإجرائية والإدارية والمحاسبية.
- الالتزام بالقوانين والقرارات الصادرة من الجهات التشريعية والتأكد من تطبيقها.
- دراسة ومراجعة نتائج وتوصيات التقارير الصادرة من الجهات الخارجية ذات العلاقة والعمل على تطبيقها.
- تنفيذ وتوثيق التعديلات الإجرائية والتطبيقات الناتجة عن أعمال التدقيق السابقة .
- توثيق أعمال التدقيق الداخلي وتطبيق توصيات تقارير التدقيق المرفوعة إلى الإدارة المسؤولة.

## أدوات الرقابة:

### أولاً: التقارير الإدارية

يعتمد على التقارير الإدارية في تقييم الأداء لمؤسسة الجائزة وتوجه بالدرجة الأولى إلى مجلس الأمناء لأنه الجهة المسؤولة عن اتخاذ القرار في تصحيح الانحراف واتخاذ الإجراءات اللازمة، ويجب أن تعد مره واحدة كل (3 أشهر) وبانتظام وبطريقة جيدة وواضحة، وتشمل:

- **تقارير سير الأعمال الإدارية:** وتكون من مديري الإدارات إلى الإدارة العليا وتتضمن أنشطة الإدارات والإنجازات المتعددة ويتم تطويرها بشكل ربع سنوي.
- **تقارير تقييم أداء المشاريع:** وتعد لتحليل ظروف مشاريع سابقة ولاحقة لتساعد الإدارة العليا على التصرف السليم في توجيه القرارات ويتم تطويرها بشكل ربع سنوي.
- **تقارير تقييم أداء العاملين:** وتعد ثم ترفع من قبل الرؤساء المباشرون لمرؤوسيهم وتشتمل على قياس القدرات والتوصية لتطوير تلك القدرات ومدى تعاونهم مع فريق العمل، وغير ذلك من معايير واضحة مناسبة لمؤسسة الجائزة على أن يتم تطويرها مرة كل عام.

### ثانياً: التقارير الخاصة

**وتشمل هذه التقارير:**

- تقارير الملاحظة الشخصية.
- تقارير الإحصائيات والرسوم البيانية.
- مراجعة الموازنات التقديرية.
- متابعة ملف الشكاوى والتنظيمات.
- مراقبة السجلات والمراقبة الداخلية.
- مراقبة السير وفق معايير نظام الجودة.
- تقييم ومراجعة المشاريع.

### ثالثاً: المبادئ

**ومن المبادئ التي تساعد على تحقيق الرقابة:**

- **مبدأ التكاملية:** تكامل الرقابة وأساليبها مع الأنظمة واللوائح التنظيمية والخطط الاستراتيجية والتنفيذية في مؤسسة الجائزة.
- **مبدأ الوضوح والبساطة:** سهولة نظام الرقابة وبساطته ليكون سهل الفهم للعاملين والمنفذين ليسهم في التطبيق الناجح والحصول على النتائج المناسبة.

- **مبدأ سرعة كشف الانحرافات والابلاغ عن الأخطاء:** أن نظام الرقابة وفاعليته في مؤسسة الجائزة يساعد على كشف الانحرافات والإبلاغ عنها بسرعة وتحديد أسبابها ومعالجتها ما يساعد على سرعة تصحيح تلك الانحرافات والأخطاء.
- **مبدأ الدقة:** إن دقة المعلومات ومصدرها هام بالنسبة للإدارة العليا لأنها تساعد على صنع القرار والتوجيه السليم واتخاذ الإجراءات المناسبة وعدم الدقة في ذلك يعرّض مؤسسة الجائزة للمشكلات.

## المسؤوليات:

تطبق هذه السياسة ضمن أنشطة مؤسسة الجائزة، وعلى منسوبيها ومن تحت إشرافها الاطلاع عليها ما يتعلق بأعمالهم والإلمام بها والتوقيع عليها وأن ذلك يعد إلتزاماً بما ورد فيها من أحكام عند أداء واجباتهم ومسؤولياتهم الوظيفية، وعلى الإدارة المسؤولة تزويد كافة الإدارات والأقسام بنسخة منها.